الأمم المتحدة S/2012/307

مجلس الأمن

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل، عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، التقرير الحادي والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والذي تلقيته من الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بعرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

100512 100512 12-33167 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم رفق هذه الرسالة التقرير الحادي والأربعين للممثل السامي (انظر الضميمة). وأرجو أن تتكرموا بالعمل على توزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن لكي ينظروا فيه.

وهذا هو سابع تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وإذا احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات عدا عن تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أية تساؤلات بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أقدم المعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

ضميمة

التقرير الحادي والأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ – ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعودة طال انتظارها إلى الحوار السياسي بين الزعماء السياسيين المحليين فتحت الطريق أمام عدة تطورات إيجابية.

ومنذ أن سلّمت مهام منصبي كممثل خاص للاتحاد الأوروبي إلى بيتر سورينسين في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يجري التنسيق بين مكتبينا بشكل جيد، ويكمل كل مكتب منهما الآخر، ويسعى كلاهما إلى تحقيق أوجه تآزر حيثما أمكن. وأقوم في الوقت الراهن بتركيز جهودي حصريا على الولاية التي كُلفتُ بها بموجب ما ورد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام وما يتصل به من قرارات مجلس الأمن. ويؤيد مكتب الممثل السامي تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما على طريق تحقيق مزيد من التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

وقد حلّت في نيسان/أبريل الذكرى السنوية العشرون للاعتراف الدولي بالبوسنة والهرسك وبدء حصار سراييفو، الذي أعقبه في أيار/مايو قبول البوسنة والهرسك بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت الذكرى السنوية لهذين الحدثين مناسبة لتأمل الشوط الذي قطعته البوسنة والهرسك على مدى السنوات العشرين الماضية وما لم يتحقق بعد لكفالة الرخاء والسلام الدائم في هذا الجزء من أوروبا.

وقد أنهت البوسنة والهرسك عام ٢٠١١، وآمل أن تنهي عام ٢٠١٢، مشاركة السياسيين في حوار سياسي والتوصل إلى الاتفاقات الضرورية لإحراز تقدم. ففي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، توصل زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وحزب العمل الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الديمقراطي الصربي، وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار إلى اتفاق سياسي عام شمل تشكيل مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بعد نحو ١٥ شهرا من الجمود في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتضمن اتفاق ٢٨ كانون الأول/ديسمبر التزاما باعتماد ميزانية لعام ٢٠١١ وتشريعين رئيسيين يتعلقان بالاتحاد الأوروبي هما قانون المعونات على مستوى الدولة وقانون التعداد السكاني على مستوى الدولة.

وقام مجلس نواب البوسنة والهرسك في ١٠ شباط/فبراير بتعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وتعاقبت أخبار إيجابية أخرى في ٩ آذار/مارس، حين قام زعماء الأحزاب السياسية الستة في الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة بالتوقيع على اتفاق بشأن المبادئ الواجب تطبيقها لحل المسائل المتعلقة بملكية واستخدام ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة. ومن شأن تنفيذ الاتفاق بشأن ممتلكات الدفاع أن يفتح الطريق أمام مشاركة البوسنة والهرسك مشاركة كاملة في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي خطوة أيدتها دائما بقوة. وصدّق مجلس الوزراء على هذا الاتفاق في ٢١ آذار/مارس، وطلب إلى مختلف الوزارات والوكالات الحكومية بدء إجراءات المتابعة اللازمة لتيسير الاتفاق.

وعلى الرغم من عدم استيفاء أي من البنود المعلقة الواردة في الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن هناك بعض دلائل التقدم المشجعة. فاتفاق ٩ آذار/مارس بشأن ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة يفتح الباب أمام احتمالات التوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة تقسيم الممتلكات بين الدولة والمستويات الأخرى من الحكم، والتوصل كذلك إلى حل مقبول ومستدام لمسألة ممتلكات الدفاع، وهما هدفان من الأهداف الخمسة للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، والشرطان اللذان حددتهما، لإغلاق مكتب الممثل السامي. وإضافة إلى ذلك، تجري هذه الهيئة في الوقت الراهن مناقشات بشأن مستقبل الإشراف على مقاطعة برتشكو، وهو هدف آخر من الأهداف الخمسة.

ولكن من دواعي الأسف أنه بالتوازي مع الحراك الإيجابي صوب تحقيق التكامل الأوروبي – الأطلسي، يظل هناك حراك للعمل السياسي القائم على نعرة قومية واستعداد لدى البعض لتحدي اتفاق السلام، ولا سيما سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يواجه البلد تدهورا في المالية العامة، وضعف آفاق النمو، وارتفاع معدل البطالة وما يقترن بذلك من مشكلات اجتماعية. وقامت وكالتا تقدير الجدارة الائتمانية موديز (Moody's) وستاندارد آند بورز (Standard & Poor's) بخفض تقدير جدارة البلد الائتمانية الضعيف أصلا، بحيث خفضته الأولى إلى B3 وخفضته الثانية إلى B. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن المؤسسات على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك طلبت، على الاختلاف من المستويات الأخرى من الحكم، أن تحصل على تمويل مؤقت لفترة تجاوزت ١٦ شهرا. ولم تُعتمد حتى وقت كتابة هذا التقرير ميزانية على مستوى الدولة لعام ٢٠١٢.

وواصلت البعثات العسكرية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، من خلال وجودها المستمر، طمأنة المواطنين إلى استمرار توافر السلامة والأمن في البلد بالرغم من صعوبة الحالة السياسية.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو سابع تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ويتضمن التقرير وصفا سرديا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبنية في التقارير السابقة، وسجلا للتطورات الوقائعية وما يتصل بها من استشهادات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويتضمن تقييمي لتنفيذ المجالات الرئيسية المندرجة في ولايتي، بما في ذلك الأهداف اللازم تحقيقها والشرطان اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. وقد ركزت جهودي على تيسير إحراز تقدم في هذه المجالات، تماشيا مع مسؤوليتي الرئيسية وهي دعم الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق المكتب والعمل على الحفاظ على ما أُنجز من إصلاحات لتنفيذ الاتفاق.

ثانيا – المستجدات السياسية

البيئة السياسية العامة

٢ – بدأت الفترة المشمولة بهذا التقرير باستمرار جمود الموقف في الخريف وبداية الشتاء. إلا أن هذه الفترة أعقبتها فترة من التطورات الإيجابية بدأت في أواخر عام ٢٠١١، وشملت قيام زعماء الأحزاب السياسية الستة بالتوقيع على عدد من الاتفاقات المهمة. وحمل العام الجديد أنباء سارة على كثير من الجبهات، منها تشكيل حكومة على مستوى الدولة، واعتماد ميزانية عام ٢٠١١، وإحراز تقدم في إطار المالية العامة الشامل، وإقرار قانونين رئيسيين يتصلان بالاتحاد الأوروبي (قانون المعونة على مستوى الدولة وقانون التعداد السكاني على مستوى الدولة) والتوصل إلى اتفاق يسمح بعودة نشاط شركة توزيع الكهرباء على مستوى الدولة Elektroprenos BiH (ترانسكو). وفي ٩ آذار/مارس، توصل أيضا زعماء الأحزاب الستة، بما في ذلك الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة، إلى اتفاق يمكن أن يكون تاريخيا بشأن حل مسألتي ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة، اللتين تمثلان هدفين من الأهداف المعلقة المتبقية التي حددتها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام. وتمثل هذه التطورات في مجموعها تقدما مهما وجديرا بالترحيب. وكان من الأمور المشجعة بوجه خاص أن هذه الخطوات نُفذت من خلال حلول توفيقية واتفاق بين الزعماء السياسيين من كلا الكيانين ومن الشعوب الثلاثة التي يضمها الكيانان.

٣ - وطغت هذه التطورات الإيجابية بوجه عام على عدد من التهديدات المستمرة للاتفاق الإطاري العام للسلام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتضمنت هذه التهديدات محاولات للتشكيك في السلامة الإقليمية للبلد ومحاولات للتراجع عن الإصلاحات السابقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام.

٤ - وفي اتحاد البوسنة والهرسك، لا يزال الحزبان الكرواتيان الرئيسيان يشككان في قانونية الحكومة الحالية للاتحاد وشرعيتها، ويطالبان بأن يعاد تشكيلها بحيث تتضمنهما كممثلين يحظيان بتأييد الكروات الذين يشكلون الأغلبية. ومع ذلك، فإن الدعوات إلى إنشاء كيان كرواتي أو وحدة اتحادية بأغلبية كرواتية تضاءلت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويعمل الحزبان التابعان للاتحاد الديمقراطي الكرواتي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب العمل الديمقراطي معا في كانتوني الهرسك - نيريتفا (موستار) والبوسنة الوسطى (ترافنيك) وكذلك على مستوى دولة البوسنة والهرسك وربما يؤدي هذا إلى تحسين العلاقات داخل اتحاد البوسنة والهرسك. والكانتون ١٠ (ليفنو) هو السلطة الوحيدة الآن التي لم تشكِّل حكومة جديدة عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير

٥ - لقد أصدرتُ في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ثلاثة قرارات، يهدف أولها إلى رفع حظر كان الممثل السامي قد فرضه على شخص أُبعد في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وكان يمنعه من الترشح للانتخابات أو تولي مناصب تنفيذية معينة؛ أما القراران الثاني والثالث فيلغيان قرارا سبق أن أصدره الممثل السامي بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧ لاحتجاز وثائق سفر تخص أشخاصا معينين في إطار تحقيقات تتعلق بجريمة إبادة جماعية في سريبرينيتشا ومناطق حولها.

الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطان اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

٦ - تسرني الإشارة إلى أن سلطات البوسنة والهرسك اتخذت خطوات مهمة نحو تحقيق اثنين من الأهداف اللازم تحقيقها لإغلاق مكتب الممثل السامي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي ٩ آذار/مارس، قام زعماء الأحزاب السياسية الستة في الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة، وهي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وحزب العمل الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب الديمقراطي الصربي، وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار، بالتوقيع على وثيقة بعنوان المبادئ المتفق عليها لتوزيع الممتلكات تتضمن الخطوط العامة لإطار حل المسائل المتعلقة

بالممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة. وتقتضي عملية التنفيذ أن يقوم مجلس وزراء البوسنة والهرسك والجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، وحكومتا الكيانين، باعتماد العديد من القوانين، بما في ذلك اتخاذ قرارات برلمانية منفصلة وعقد اتفاقات منفصلة بين الحكومات بشأن الممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة. وعلى الرغم من قيام مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ووزارة الدفاع في البوسنة والهرسك، ولجنة ممتلكات دولة البوسنة والهرسك جميعا باتخاذ العديد من الخطوات التحضيرية، لم يُعتمد حتى وقت كتابة هذا التقرير أي من القوانين المتوخاة في اتفاق ٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

٧ - وأجرت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام أيضا مناقشات مستفيضة بشأن إمكانية إنهاء الإشراف على مقاطعة برتشكو. ويمثل استكمال صدور قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو هدفا آخر من الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها، إلى جانب الشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي.

الممتلكات الدفاعية

٨ - لقد عمدت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، على سبيل التذكير، في مناسبات عديدة على مدى السنوات الماضية، إلى حث سلطات البوسنة والهرسك على توقيع اتفاق حكومي دولي بشأن الممتلكات الدفاعية، وفقا لقانون الدفاع في البوسنة والهرسك، الذي تملك الدولة بموجبه الممتلكات اللازمة للأغراض الدفاعية في المستقبل. وفي السياق نفسه، حدد أمين عام منظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، في رسالته لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة إلى رئاسة البوسنة والهرسك، أن منظمة حلف شمال الأطلسي ستسمح للبوسنة والهرسك بالبدء في خطة عملها لنيل العضوية ''بشرط أن يكون قد تم تسجيل جميع الممتلكات الدفاعية الثابتة، التي يحدّد أنها ممتلكات ضرورية للأغراض الدفاعية في المستقبل، كممتلكات للدولة تستخدمها وزارة دفاع البوسنة والهرسك''.

٩ - وفي ٢١ آذار/مارس، أقر مجلس وزراء البوسنة والهرسك المبادئ المنصوص عليها في اتفاق ٩ آذار/مارس السياسي، الذي تُكلَّف بموجبه وزارة دفاع البوسنة والهرسك بتنفيذ جميع الأنشطة التحضيرية اللازمة لتنفيذ المبادئ المتعلقة بالممتلكات الدفاعية، وعهد إلى لجنة ممتلكات الدولة بتنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بالممتلكات الأخرى للدولة. وأُحرز تقدم كبير في الأعمال الموكلة إلى وزارة دفاع البوسنة والهرسك والمتعلقة بفئة الممتلكات الدفاعية المرتقبة، باعتماد الوزارة إلى حد كبير على الجهود التي بذلها مقر حلف الناتو في سراييفو في السنوات القليلة الماضية. بيد أن إدراج الممتلكات الدفاعية المرتقبة ضمن الإطار الأوسع للممتلكات الدفاعية في اتفاق ٩ آذار/مارس نتج عنه توسع كبير في نطاق أنشطة التوثيق

والأنشطة التحضيرية اللازمة لحل المسائل المتعلقة بالممتلكات الدفاعية. وفي تطور ذي صلة، في ١٨ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قائمة منقحة لما مجموعه ٦٣ من الممتلكات الدفاعية الثابتة المرتقبة، فحددت بذلك الممتلكات التي يلزم تسجيلها من أجل استيفاء شرط خطة العمل لنيل العضوية في حلف الناتو.

١٠ - ووفقا لأحكام اتفاق ٩ آذار/مارس السياسي، يُتوقع من الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك أن تتخذ قرارا بشأن الممتلكات الدفاعية في غضون ٦٠ يوما بدءاً من ٩ آذار/مارس على أساس اتفاق حكومي دولي بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومتي الكيانين. ووفقا للمبادئ المتفق عليها، ستسجل الممتلكات الدفاعية المرتقبة وغير المرتقبة قاطبةً، التي إما تستخدمها حاليا مؤسسات الدولة، أو التي أعلن مجلس وزراء البوسنة والهرسك عن كونها لازمة لأداء مهام الدولة في غضون ٦٠ يوما، على أنها مملوكة للبوسنة والهرسك. وأما الممتلكات الدفاعية الأخرى فتسجَّل على مستويات الحكم الأخرى، حسب نوع الممتلكات ومكان وجودها.

ممتلكات الدولة

١١ - في ما يتعلق بممتلكات الدولة، تنص المبادئ المتفق عليها في اتفاق ٩ آذار/مارس على أن تتخذ الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قرارا بناء على اتفاق بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومتي الكيانين خلال عام واحد. ووفقا لأحكام الاتفاق السياسي، يُتوقع من مجلس وزراء البوسنة والهرسك أن ينتهي من عملية جرد ممتلكات الدولة خلال ٦٠ يوما من اتفاق ٩ آذار/مارس، ثم يعتمدَ قرارا عند انقضاء ستين يوما بعد ذلك يحدد الأصول الإضافية اللازمة للاستخدام من قِبَل المؤسسات على مستوى الدولة.

١٢ - وكما ذُكر في تقارير سابقة، في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أوقفتُ تطبيق القانون المتعلق بمركز ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات (قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا) ريثما يجري استعراض دستوريته أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويقضي الأمر الذي أصدرته أيضا بحظر أي مزيد من التصرف في ممتلكات للدولة تقع في جمهورية صربسكا حتى بدء نفاذ قرار المحكمة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، في جلسة استماع علنية، تلقت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك شهادة الخبراء واطلعت على مواقف الأطراف بشأن قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا. غير أن المحكمة لم تبتّ بعد في الأسس الموضوعية للتطبيق. ولا يزال الغموض يكتنف ماهية الإجراءات، إن وجدت، التي قد تتخذها المحكمة فيما يتعلق بالطعن الذي لم يُبتَّ فيه، فيما لو نُفذ اتفاق ٩ آذار/مارس تنفيذا كاملا.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اجتمعت لجنة ممتلكات دولة البوسنة والهرسك مرتين. وتَركّز عمل اللجنة بشكل رئيسي على طلبات إعفاءات من حظر التصرف في ممتلكات الدولة، لم يُقبل أي منها. وفي ٢٧ آذار/مارس، جددت اللجنة طلبها السابق الذي قدمته لي لتعديل الأمر الذي أصدرتُه بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بحيث يؤذن للجنة مرة أخرى بأن تمنح إعفاءات من الحظر المفروض على التصرف في ممتلكات الدولة التي تقع في جمهورية صربسكا. وخلال الجلسات التي عُقدت في نيسان/أبريل، ناقشت اللجنة أيضا الأنشطة اللازمة لتنفيذ اتفاق ٩ آذار/مارس المتعلق بتوزيع الممتلكات، بما في ذلك الإعداد لجردٍ لممتلكات الدولة، وصياغة قرار للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة، وصياغة اتفاق بشأن توزيع ممتلكات الدولة بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومتي الكيانين. ولتسهيل تنفيذ اتفاق ٩ آذار/مارس السياسي، فإنني أُعربُ عن استعدادي لتعديل الأمر الصادر عني القاضي بوقف العمل بقانون ممتلكات دولة جمهورية صربسكا للتمكين من بدء نفاذ القوانين ذات الصلة المنصوص عليها في الاتفاق المذكور.

١٤ - وعلى صعيد متصل، في ٣ شباط/فبراير، بدأ سريان قانون المسح والسجل العقاري في جمهورية صربسكا، الذي يحل محل قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالسجلات العقارية المثير للجدل. وقد قدّم بكر عزت بيغوفيتش عضو مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك في آب/أغسطس ٢٠١١ طعنا في دستورية قانون جمهورية صربسكا السابق المتعلق بالسجلات العقارية أمام المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. ونظرا لبدء نفاذ قانون المسح والسجل العقاري في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ اتخذت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك قرارا بإنهاء إجراءات الطعن المقدم من الرئيس عزت بيغوفيتش.

مقاطعة برتشكو

١٥ - ظلت مقاطعة برتشكو تشكّل أولوية قصوى للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت الهيئة التوجيهية، في دورتها التي عقدت يومَي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قد ”رحبت بالخطوة الإيجابية المتمثلة في نشر سلطات جمهورية صربسكا في ١ كانون الأول/يناير خريطة لا وجود فيها لخط الحدود الفاصل بين الكيانين في منطقة برتشكو، وذلك وفقا لقرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو. وستعمل الهيئة التوجيهية على وجه السرعة، آخذة هذا في الاعتبار، على اتخاذ قرار بشأن إنهاء إشراف برتشكو في الاجتماع المقبل لمجلس تنفيذ السلام، مع النظر في سبل الحفاظ على هيئة التحكيم المنشأة بموجب المرفق ٢ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لمعالجة

أي منازعات تتعلق بالالتزامات الهامة والملزمة الناشئة عن قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو"[1]. وفي ٣ نيسان/أبريل، عقدت الهيئة التوجيهية سلسلة من المشاورات مع السلطات على مستوى الدولة وسلطات الكيانين وسلطات مقاطعة برتشكو بشأن المقاطعة وإمكانية إنهاء إشراف برتشكو.

التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام وانتكاسة الإصلاحات

١٦ - شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار التصريحات ذات النعرة القومية المتطرفة التي تطعن في اتفاق السلام، بما في ذلك السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. فكبار المسؤولين في جمهورية صربسكا يدلون بتصريحات متكررة يشيرون فيها إلى إمكانية حل الدولة، فضلا عن التشكيك في مستقبلها[2].واعترف مسؤولون كبار في جمهورية صربسكا علنا أيضا بعرقلتهم المتعمدة لمؤسسات دايتون[3]، وحذروا من أن جمهورية صربسكا لن تتخلى أبدا عن الحق في الإعراب عن وجهات نظرها في مختلف القضايا من خلال استفتاء[4]، وأكدوا أن جمهورية صربسكا هي التي تملك أن تقرر وجود البوسنة والهرسك من عدمه[5].

١٧ - ويساورني القلق أيضا من استمرار تأكيدات جمهورية صربسكا - بشكل يتعارض مع دستور البوسنة والهرسك - أن الكيانين هما، في الواقع، دولتان. فقد أشار رئيس

(١) أعربت تركيا عن تحفظاتها على هذه الفقرة في حاشية لبيان الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، "أخذا في الاعتبار هشاشة الجو السياسي في البوسنة والهرسك والغموض الذي يكتنف الطابع الملزم لهذه الخريطة.

(٢) "أعتقد أن ذلك حتمية تاريخية. يوما ما ستذوب البوسنة والهرسك في اللبنات المكونة لها. فالتدخل الدولي الجماعي لم ينجح في ترسيخ البوسنة والهرسك كدولة كما يعتقد البعض". رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة مع محطة B92 ومقرها بلغراد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. انظر أيضا الحواشي ٣ إلى ٦ أدناه.

(٣) "... كان هدفنا، ولا يزال، يتمثل في التدليل على أن البوسنة والهرسك لا تستطيع أداء مهامها، وأن مجلس الوزراء يجب أن يعيَّن، لا أن يُنتخب...". رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة مع محطة *BNTV* ومقرها بيليلينا، في ١٢ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢.

(٤) "إن الاستفتاء عملية لن نتخلى عنها أبدا! وسنقوم بعناية فائقة باختيار اللحظة التي ندلي فيها برأينا بشأن أي قضية ذات أهمية لنا". "فالبوسنة والهرسك بلد لا يمكن إدارته ما لم تتوصل إلى اتفاق داخلي". رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة مع محطة *B92* ومقرها بلغراد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(٥) "تتولى جمهورية صربسكا مقاليد الأمور في البوسنة والهرسك، ويتوقف علينا وجود البوسنة والهرسك من عدمه". رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة مع إذاعة *Radio Big* ومقرها بانيا لوكا في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

جمهورية صربسكا في مناسبات عديدة إلى البوسنة والهرسك إشارة غير صحيحة على أنها ''اتحاد دول''، وإلى جمهورية صربسكا على أنها دولة مكونة من شعب واحد[٦].

١٨ - هذه التصريحات التي تمثل إشكالية، والتي استمرت منذ نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، تشكك في التزام كبار المسؤولين المعنيين بالنظام الدستوري للبوسنة والهرسك، بما في ذلك، بصفة خاصة، سيادة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك، وبالتالي اتفاق السلام.

١٩ - وإضافة إلى هذه التصريحات، استمر اتخاذ جمهورية صربسكا إجراءات قانونية وسياسية تطعن في مؤسسات الدولة وكفاءاتها وقوانينها، فضلا عن سلطة الممثل السامي في إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن[٧].

٢٠ - ومن الإجراءات التي تقوض مؤسسات الدولة الاستنتاجات التي اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وتطلب من ممثلين من جمهورية صربسكا في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك اقتراح قوانين تلغي القوانين المتعلقة بالمحاكم وبمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك من أجل إلغاء مؤسسات الدولة القضائية هذه. وأعقبت ذلك مبادرة داخل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لإلغاء هذه المؤسسات. وهذه المبادرة، على الرغم من اتخاذها في إطار مؤسسات الدولة، مثال للتحديات المستمرة من قبل جمهورية صربسكا للهيئة القضائية على مستوى الدولة ولصلاحيات الدولة في المجال القضائي، على النحو المنصوص عليه في المرفق ٤ لاتفاق السلام وعلى النحو الذي أكدته المحكمة الدستورية.

٢١ - وتوجد أيضا أمثلة أخرى للجهود التي تبذلها جمهورية صربسكا لإضعاف مؤسسات الدولة التي أنشئت وفقا لاتفاق السلام. فثمة تشريعان اعتمدتهما الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا يستوليان على صلاحيات مؤسسات الدولة أو يكررانها فعليا. إذ يسعى قانون المحاكم، الذي اعتمدته جمهورية صربسكا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى منح جمهورية صربسكا بعض الصلاحيات التي يمارسها مجلس القضاء الأعلى والادعاء العام في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من ردود الفعل التي أبداها تجمع البوشناق في مجلس الشعوب

(٦) ''... يجب على الشعب الصربي أن يؤمن ... بدولة صربية قوية تُدعى صربيا وبدولة صربية قوية تُدعى جمهورية صربسكا. ولماذا نتجنب القول إننا دولة، فنحن نحكم أنفسنا بشكل مستقل في العديد من المجالات، وما الذي ينقصنا عن أي دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي لنكون دولة''. رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة مع Nezavisne Novine في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٧) إضافة إلى الطعن في دور الممثل السامي وولايته، أعلنت سلطات جمهورية صربسكا أنها ستقاضيني أنا شخصيا، وستقاضي أسلافي لانتهاكات مزعومة لاتفاق السلام.

لجمهورية صربسكا وأبداها المجتمع الدولي، لم يجر أي تعديل للقانون حتى الآن. ويحاول قانون الانتخاب، الذي اعتمدته جمهورية صربسكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تقويض صلاحيات لجنة الانتخابات المركزية في البوسنة والهرسك.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حاولت سلطات جمهورية صربسكا أيضا تسديد جزء من ديون جمهورية صربسكا الخارجية الرسمية مباشرة للدائنين الدوليين، متجاوزة مؤسسات الدولة المأذون لها بذلك.

٢٣ - ويساورني القلق أيضا بشأن عدد من التطورات التي جرت في الاتحاد تشمل محاولات واضحة للتراجع عن إصلاحات سابقة، منها إصلاح القطاع المصرفي والجهود الجارية لتسييس الشرطة الاتحادية. وثمة قرار كانت السلطة التنفيذية قد اتخذته ويقضي بخفض تمويل الهيئة القضائية في كانتون سراييفو بالمخالفة للدستور والقانون، ألغي لاحقا.

مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

٢٤ - واصل مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عقد اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين أعضاء مجلس الرئاسة، انعكست أزمة تأخير تشكيل الحكومة لفترة طويلة على أعمال مجلس الرئاسة، وشمل ذلك شدة التأخر في اعتماد ميزانية عام ٢٠١١، الذي لم يحدث إلا بعد نهاية عام ٢٠١١.

٢٥ - ووفقا لاتفاق تشكيل الحكومة من قادة الأحزاب الستة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عيّن مجلس الرئاسة في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بتوافق الآراء فيكوسلاف بيفاندا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) رئيسا لمجلس وزراء البوسنة والهرسك.

٢٦ - وقرر مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قبول ترتيب بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك ووزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن تدمير الأسلحة الخفيفة والذخيرة. ووافق أيضا على خدمة وحدة من الشرطة العسكرية للبوسنة والهرسك مؤلفة من ٢٦ فرداً مع الحرس الوطني التابع لجيش الولايات المتحدة في ولاية ميريلاند في إطار بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على مشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢.

٢٧ - واتخذ مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خطوات لتلبية الالتزام الدولي للبوسنة والهرسك القائم منذ أمد بعيد تجاه مجلس أوروبا في ٢٢ شباط/فبراير، عندما اعتمد قائمة المرشحين للانتخاب كقاض من البوسنة والهرسك في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ.

٢٨ - وظل التعاون الإقليمي يؤدي دوراً هاماً. فقد التقى عضو مجلس الرئاسة البوشناقي، بكر عزت بيغوفيتش، مع رئيس كرواتيا، إيفو يوسيبوفيتش، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعُقد اجتماع ثلاثي بين السيد يوسيبوفيتش عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والرئيس الصربي بوريس تاديتش في سراييفو في ٣ شباط/فبراير، وركّز الاجتماع على مكافحة الجريمة المنظمة، وإمكانيات الاستخدام المشترك لأموال الاتحاد الأوروبي في مجالات التعاون عبر الحدود، والتمثيل المشترك في المسائل القنصلية في بلدان ثالثة، وسيادة القانون. وجرى عدد من الزيارات الهامة الأخرى، مثل اجتماع عضو مجلس الرئاسة الكرواتي زيليكو كومشيتش مع هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وزيارة بيغوفيتش إلى بروكسل في ٢٢ آذار/مارس.

٢٩ - وتولى عضو مجلس الرئاسة بكر عزت بيغوفيتش من زيليكو كومشيتش في ١٠ آذار/مارس رئاسة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك التي يجرى تناوبها كل ثمانية أشهر.

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً يدعو إلى الترحيب بشأن طلبين للاتحاد الأوروبي تأخرا كثيراً. ففي ٣ شباط/فبراير اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أخيراً قانون تعداد السكان والأسر المعيشية والمساكن في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٣، وقانون المساعدات الخارجية. إلا أنه على الرغم من عقد دورات منتظمة، لا يزال الناتج التشريعي منخفضا، وكان الخطاب البرلماني غير بنّاء في كثير من الأحيان. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ما مجموعه ثلاثة قوانين جديدة (الميزانية والتعداد والمساعدات الخارجية) خلال الأشهر العشرين التي انقضت منذ الانتخابات العامة التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣١ - وأكد مجلس النواب تعيين فيكو سلاف بيفاندا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) رئيسا لمجلس وزراء البوسنة والهرسك في ١٢ كانون الثاني/يناير، في حين أقر تعيين وزراء ونواب وزراء مجلس الوزراء في ١٠ شباط/فبراير[٨].

الإصلاح الدستوري

٣٢ - أنشأت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك اللجنة البرلمانية المؤقتة المشتركة لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وكُلِّفت اللجنة بوضع تعديلات لدستور البوسنة والهرسك، والقانون الانتخابي للبوسنة والهرسك تلبي متطلبات حكم محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وعلى الرغم من أن اللجنة اجتمعت بانتظام منذ تشرين الأول/أكتوبر، مع توفير الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، فهي لم تسفر حتى الآن عن نتائج ملموسة. ومددت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مؤخراً ولاية اللجنة في ١٥ آذار/مارس، وطلبت منها أن تقدم تقريرا إلى البرلمان كل ٦٠ يوما.

٣٣ - وفي ١٣ آذار/مارس اجتمعت لجنة مجلس أوروبا المعنية بالوفاء بالواجبات والالتزامات من قبل الدول الأعضاء، وناقشت التقرير المعني بالوفاء بواجبات البوسنة والهرسك والتزاماتها. وخلص التقرير إلى أن أداء البوسنة والهرسك منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موثوق به بحيث لم يعد هناك من داع لأن تجري دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا التي ستعقد في نيسان/أبريل مناقشة عاجلة بشأن البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، أعلن مجلس أوروبا أن التنفيذ الكامل للقرار مطلوب[٩].

٣٤ - واعتمد البرلمان الكرواتي إعلاناً في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أعرب فيه عن تضامنه مع الكروات في البوسنة والهرسك، وحث على إجراء إصلاح دستوري في البوسنة والهرسك. وانتقد الإعلان التنفيذ الانتقائي المزعوم لاتفاق دايتون للسلام، وعدم تنفيذ مرفقه السابع (عودة اللاجئين). ووصف وجود دستور جديد للبوسنة والهرسك بأنه ''ضرورة وشرط مسبق للتطور الديمقراطي في البوسنة والهرسك وبقائها كبلد يضم ثلاثة شعوب متساوية وجميع مواطني تلك الشعوب، فضلا عن كونه شرطاً للاندماج الأوروبي - الأطلسي''.

---

(٨) جاء تعيين مجلس الوزراء بعد ١٥ شهرا من الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي ركز مكتبي خلالها جهوده الدبلوماسية العامة على تشجيع الأحزاب الستة التي حظيت بأكبر تأييد في الانتخابات على التوصل إلى اتفاق محلي يحترم أيضا الاتفاقات السابقة بشأن تعيين شخص كرواتي رئيساً مقبلاً للمجلس.

(٩) انظر قرار مجلس أوروبا ١٨٥٥، على الموقع:
.http://assembly.coe.int/Main.asp?link=/Documents/AdoptedText/ta12/ERES1855.htm

الفريق العامل المعني بالتشريعات الانتخابية

٣٥ - بدأ الفريق العامل المشترك بين الإدارات لإعداد تعديلات للقانون الانتخابي، وقانون تضارب المصالح، وقانون تمويل الأحزاب السياسية[١٠]، العمل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بمهمة إعداد تغييرات لهذه القوانين قبل الإعلان الرسمي للانتخابات البلدية المقبلة المتوقعة في أيار/مايو ٢٠١٢. وعقد الفريق العامل ١٥ جلسة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ووافق على مجموعة من التعديلات سيقدمها إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاعتمادها. وتشمل هذه التعديلات ضمان المزيد من الشفافية خلال العملية الانتخابية، لا سيما في ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية وتعيينات لجان مراكز الاقتراع. واقترح فريق العمل أيضا إدخال تغييرات على قانون تضارب المصالح للتخفيف من العقوبات التي ينص عليها القانون الحالي، في حين أن تغييرات قانون تمويل الأحزاب السياسية ستدخل أنظمة جديدة وأقل تقييدا فيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٣٦ - عقد مجلس وزراء البوسنة والهرسك المؤقت خمس جلسات خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير قبل تشكيل مجلس الوزراء الجديد في ١٠ شباط/فبراير. وخلال هذه الفترة، اعتمد مجلس الوزراء المؤقت ثلاثة مشاريع قوانين، وصدق على العديد من التغييرات والتعديلات للتشريعات القائمة، وأجرى عدة تعيينات، واعتمد وثائق عمل أخرى. وعقد مجلس الوزراء الجديد خمس جلسات في أعقاب إقرار تعيينه في ١٠ شباط/فبراير. واعتمد مجلس الوزراء الجديد حتى الآن تعديلات أربعة قوانين حالية، فضلا عن عشرات المقترحات بشأن عقد اتفاقات ثنائية ومن القرارات وغيرها من وثائق العمل. وإضافة إلى ذلك، حدد المجلس في ١٨ نيسان/أبريل المبلغ واعتمد مشروع قانون ميزانية المؤسسات في البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٢، ورفعه إلى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك[١١].

(١٠) يتألف الفريق العامل من أعضاء من كلا مجلسي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، ومجلس الوزراء، واللجنة الانتخابية المركزية.

(١١) يتوخى مشروع القانون ميزانية إجمالية قدرها ٠٠٠ ٩٢٨ ٣٩٤ ١ ماركا، يخصص ٩٥٠ مليون ماركا منها لتمويل مؤسسات الدولة، و ٠٠٠ ٩٢٨ ٤٤٤ ماركا لخدمة الدين الخارجي. وصوَّت وزيران من حزب العمل الديمقراطي ضد الميزانية تماشيا مع موقف حزبهما وهو أن الميزانية المقترحة لا تكفي لتسيير أعمال الدولة. وقُدم مشروع القانون إلى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، الذي يتعين عليه وفقا للإجراءات أن يحيله بعد ذلك إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لتنظر فيه بشكل نهائي.

جمهورية صربسكا

٣٧ - واصلت السلطتان التنفيذية والتشريعية في جمهورية صربسكا عقد اجتماعاتهما بانتظام في الفترة المشمولة بهذا التقرير، واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ٢٠ نصا تشريعيا جديدا. وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، حاولت حكومة جمهورية صربسكا إصلاح صندوق المعاشات التقاعدية والعجز التابع لذلك الكيان، وحاولت أيضاً تخفيض البدلات المدفوعة لقدماء المحاربين بأن أدخلت تغييرات على قانون قدماء المحاربين وقانون صندوق المعاشات التقاعدية، فأدى ذلك إلى اندلاع بعض الاحتجاجات. وفي مجال سن القوانين أدت السلطتان التنفيذية والتشريعية في جمهورية صربسكا عملهما بكفاءة نسبية بالمقارنة بمستويات أخرى من الحكم.

٣٨ - واتخذت حكومة جمهورية صربسكا في ١٩ نيسان/أبريل خطوة جديرة بالترحيب، إذ وافقت على مشروع قانون يلغي قانون عام ٢٠١١ لتعداد السكان والأسر والمعيشية والمساكن، وهو قانون كان ينص على إجراء تعداد مستقل خاص بكيان جمهورية صربسكا. فقد اعتبرت حكومة جمهورية صربسكا أن ذلك القانون وجب إلغاؤه بعد أن صدر في الآونة الأخيرة قانون التعداد في البوسنة والهرسك.

سريبرينيتشا

٣٩ - لقد أصبح مرة أخرى النظام الانتخابي الذي سيُعمل به في الانتخابات البلدية التي ستُجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في سريبرينيتشا مسألة خلافية في هذه الفترة التي تسبق الانتخابات، وكان موضوع مناقشات أُجريت فيما بين عدة أحزاب سياسية. ورأت الأحزاب ذات الأغلبية البوسنية أن خصوصيات سريبرينيتشا وأحداث عام ١٩٩٥ أمران يبرران تمديد الترتيبات الانتخابية السابقة لتشمل سريبرينيتشا حتى يكون بمقدور كل من كانوا يقطنون في سريبرينيتشا في عام ١٩٩١، بغض النظر عن مكان سكناهم اليوم، أن يصوتوا في الانتخابات المحلية بسريبرينيتشا. أما الأحزاب الصربية فتعترض على تطبيق قواعد خاصة بالانتخابات في سريبرينيتشا، وتؤيدها في ذلك أوساط عليا في جمهورية صربسكا. وقد قمت بتشجيع كلا الجانبين على إيجاد حل مقبول من الطرفين من شأنه أن يسهم في تحقيق المصالحة، دون إغفال ما كان قد وقع هناك من أعمال الإبادة الجماعية.

٤٠ - وفي دورة مواضيعية عُقدت في ٢٧ شباط/فبراير وخُصصت لقضايا اللاجئين والمشردين، صوَّت مجلس نواب اتحاد البوسنة والهرسك مؤيداً مبادرة تتعلق بسريبرينيتشا وتدعو ”المؤسسات العامة المسؤولة عن إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك، وجميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما مكتب الممثل السامي، إلى اتخاذ قرار بشأن إجراء

الانتخابات المحلية في سريبرينيتشا في عام ٢٠١٢ والأعوام اللاحقة وفقا للنموذج الذي طُبق والحلول التي طُبقت في سريبرينيتشا عام ٢٠٠٨، إلى حين التنفيذ الكامل للمرفق ٧ لاتفاق دايتون للسلام والتوصل إلى حل جيد يكون شاملاً ودائماً''.

٤١ - ولا يزال القلق يساورني من استمرار كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا في التشكيك في حدوث إبادة جماعية في سريبرينيتشا عام ١٩٩٥، وهي إبادة أكدتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية[١٢].

اتحاد البوسنة والهرسك

٤٢ - واصلت السلطتان التنفيذية والتشريعية لاتحاد البوسنة والهرسك عقد اجتماعاتهما بانتظام في الفترة المشمولة بهذا التقرير. واعتمد برلمان الاتحاد عشرة قوانين في فترة ولايته الحالية، بينها ميزانية الكيان لعام ٢٠١١ وميزانيته لعام ٢٠١٢، إضافة إلى القوانين المتعلقة بتنفيذ الميزانية.

عدم إقرار تعيين قضاة المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك

٤٣ - لا يزال ينقص المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك ثلاثة قضاة لكي يكتمل عدد قضاتها التسعة. ولذلك ظلت هيئة المصلحة الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية عاجزةً عن أداء مهامها لما يزيد عن ثلاث سنوات. ويضر هذا بحماية الشعوب المكونة للاتحاد. وقد اعتمد المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين اقتراحه النهائي بشأن قائمة المرشحين المؤهلين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ووقع رئيس اتحاد البوسنة والهرسك على قرار ترشيح القضاة الثلاثة في ٢٩ آذار/مارس. ومع أن أحد نائبَي الرئيس اعترض على الترشيحات المقترحة، بعث الرئيس قراره بشأن الترشيحات إلى مجلس شعوب اتحاد البوسنة والهرسك للموافقة عليه.

تصاعد التوترات في موستار مع اقتراب الموعد النهائي للإعلان في أيار/مايو عن إجراء الانتخابات

٤٤ - استجابت المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك لطعن تقدمت به المجموعة الكرواتية في مجلس شعوب الاتحاد، فأصدرت حكما في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قضت فيه بأن أحكاماً من قانون الانتخابات لاتحاد البوسنة والهرسك تتعلق بنظام الانتخابات في

(١٢) قال رئيس جمهورية صربسكا في مقابلة مع صحيفة *Glas Srpske* ومقرها في بانيالوكا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢: ''لقد صدر الحكم في قضية الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا لدوافع سياسية، ولم يستند إلى وقائع وحجج دامغة''.

موستار هي أحكام مخالفة للدستور. وتناول قرار المحكمة مسألتين اثنتين، هما '١' الاختلافات الكبيرة في أعداد الناخبين المطلوبة لانتخاب أعضاء مجلس المدينة بين منطقة وأخرى من المناطق الحضرية الست لمدينة موستار؛ و '٢' المعاملة التمييزية للناخبين في المنطقة الوسطى من موستار، حيث إن الناخبين هناك، على الاختلاف من غيرهم في الأماكن الأخرى من موستار، ينتخبون أعضاء في المجلس من قائمة مرشحين توضع على نطاق المدينة برمتها، وليس من قائمة مرشحين خاصة بمنطقتهم الانتخابية(١٣). وأمهلت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ستة أشهر لتصحيح الأحكام موضوع الخلاف. وبعد انقضاء المهلة دون أن يُتخذ أي إجراء، أصدرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حكماً تكميلياً في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قضت فيه بإلغاء أحكام قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك التي سبق لها أن اعتبرتها أحكاماً مخالفة للدستور. وبعد إسقاط المحكمة الدستورية أحكاماً من قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك صار هذا القانون ينص حاليا على انتخاب ١٧ عضوا فقط في مجلس المدينة في الانتخابات التي تُجرى على مستوى المدينة برمتها، في حين ينص النظام الأساسي لمدينة موستار على انتخاب ٣٥ عضواً. وما دامت الأحكام المنظمة لعملية انتخاب أعضاء مجلس مدينة موستار منقوصة، فإن جدالاً يدور حول ما إذا كان جائزاً للجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك أن تدعو لإجراء الانتخابات في موستار عندما يحين موعد الإعلان عن إجراء الانتخابات المحلية في جميع أنحاء البلد.

٤٥ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت التوترات في موستار قد تزايدت مع دنو موعد الإعلان الرسمي عن إجراء الانتخابات، وهو الموعد المتوقع في أوائل أيار/مايو. ويزداد الوضع في موستار تقلباً، بحيث يتبدى التوتر المتفاقم في تصاعد حدة الخطاب، بما في ذلك التهديد بمقاطعة الانتخابات، ووصول أعمال مجلس المدينة إلى طريق مسدود، وتكرار مقاطعة أعضاء من المجلس لمناسبات احتفالية، ووقوع حادث واحد من حوادث إطلاق النار.

(١٣) اعتبرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن الفرق القائم بين عدد الأصوات بين منطقة وأخرى من مناطق المدينة، حيث تتراوح قوائم الناخبين من ٠٠٠ ٨ ناخب إلى ٠٠٠ ٣٠ ناخب، أمر لا يمكن تبريره. وعلاوة على ذلك، اعتبرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أنه من التمييز ألا يكون للناخبين في المنطقة الوسطى ما لسكان المناطق الأخرى من المدينة من حق في أن يصوتوا لمثليهم في مجلس المدينة. ودعت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك إلى تعديل الأحكام المخالفة للدستور من قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك لتدارك هذه الإشكالات في غضون ستة أشهر اعتباراً من نشر قرار المحكمة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك. وأمرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أيضا أن يبلغها مجلس مدينة موستار بالخطوات المتخذة لمواءمة النظام الأساسي لمدينة موستار مع دستور البوسنة والهرسك في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ نشر التعديلات التي تقرها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك.

٤٦ - ولقد عملنا، أنا وموظفو مكتبي، كل ما في وسعنا مع الأحزاب المحلية لتشجيعها على الموافقة على حل يفضي إلى تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية. وعُقد في نهاية المطاف، في ٢ نيسان/أبريل، اجتماع أول بين معظم الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس مدينة موستار لمناقشة تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، ثم عُقد اجتماع آخر في ١٦ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم. وسأواصل العمل مع الأحزاب لتشجيعها على إيجاد حل يتماشى مع ما قضت به المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حتى تُجرى الانتخابات في موستار في أوانها.

الإصلاحات المصرفية تلقى الرفض من صندوق النقد الدولي

٤٧ - اعتمد برلمان اتحاد البوسنة والهرسك في ٧ آذار/مارس تعديلات لقانون الوكالة المصرفية لاتحاد البوسنة والهرسك رغم الاعتراضات التي أبداها صندوق النقد الدولي. وكتب رئيس البعثة التي أوفدها صندوق النقد الدولي إلى البوسنة والهرسك لرئيس وزراء الاتحاد ووزير مالية الاتحاد محذراً من أن التعديلات المقترحة تتعارض مع أفضل الممارسات الدولية ومن شأنها أن تشكل تهديداً مباشراً لاستقلالية الوكالة المصرفية للاتحاد.

رئيس اتحاد البوسنة والهرسك يمضي قدماً في مخططات تغيير الحدود الداخلية

٤٨ - تحدث رئيس اتحاد البوسنة والهرسك، زيفكو بوديمير، في مقابلتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بالتفصيل عن اقتراحه إنشاء مقاطعة جديدة في بوسافينا على شاكلة مقاطعة برتشكو، تضم مقاطعة برتشكو نفسها وعدة بلديات قريبة منها كان اتفاق دايتون للسلام قد وزعها على الكيانات.

نداءات الكيان الاتحادي الكرواتي الداعية إلى إنشاء كيان ثالث

٤٩ - لقد خفَّتْ في الفترة المشمولة بهذا التقرير وتيرة مناداة المسؤولين الكروات في البوسنة والهرسك بإقامة كيان اتحادي كرواتي (أو كيان ثالث)، وإن لم تَختفِ من الساحة تماماً[١٤].

(١٤) ”لدي يقين من أن الكيان الكرواتي سيرى النور إن عاجلا أو آجلا. وأنا لا أعرف إن كنت سأبقى على قيد الحياة إلى أن أرى هذا الكيان. ... فاليوم تصبو الطبقة السياسية الكرواتية إلى حل يأتي من إقامة كيان اتحادي تكون عاصمته هي موستار، وأنا شخصياً أحبذ أن تكون عاصمته هناك. وأعتقد أن هذا الكيان سيساهم بالتأكيد في استقرار البوسنة والهرسك الأوروبية. لا يهم متى يتحقق هذا المراد، ولكن كلما عجلنا بالتخلص من هذه الأعباء كلما زدنا اطمئناناً إلى موقفنا الطبيعي الذي يجعلنا نعتقد أنه لا يحق لقوم كثيري العدد، لا لشيء إلا لكثرتهم، أن يدمروا قوما آخرين“. من أقوال رئيس مجلس شعوب البوسنة والهرسك، نُشر في صحيفة *Nezavisne Novine* في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا – ترسيخ سيادة القانون

٥٠ – جرت مناقشة كثير من القضايا المتعلقة بسيادة القانون في إطار الحوار المنظم بشأن العدالة الذي أُطلِق برعاية الاتحاد الأوروبي. وأرحب بهذا المنتدى الذي سيتيح للسياسيين المحليين إمكانية مناقشة شواغلهم بشأن السلطة القضائية في البوسنة والهرسك. وسأواصل متابعة التطورات في هذا المجال لضمان عدم تقويض المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، والتي أنشئت من أجل تمكين البوسنة والهرسك من الاضطلاع بمسؤولياتها الدستورية.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٥١ – ما زال تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ يعاني من انعدام الإرادة السياسية. ويقوم المجتمع المدني برصد تطبيق خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية، وكثيرا ما يبلِّغ عن عدم التفاني في ذلك على الصعيد السياسي. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الاختلافات في القوانين ونظم العدل على مستوى الدولة والكيانين والكانتونات، وكذلك في منطقة برتشكو.

٥٢ – وفي المؤتمر الوزاري السابع الذي عقد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتُمد استنتاج مفاده ضرورة القيام بأنشطة تمهيدية لتنقيح الاستراتيجية الحالية. وخلص المؤتمر الوزاري إلى أن وزارة العدل في البوسنة والهرسك بحاجة إلى تعزيز قدراتها في مجاليّ تخطيط وتنسيق مساعدات الجهات المانحة إذا كانت ترغب في مراجعة الاستراتيجية. وتبدو المراجعة إجراءً عملياً، نظرا لأن أنشطة معينة من الاستراتيجية تندرج ضمن المناقشات في إطار الحوار المنظم.

استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٥٣ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل المجلس التوجيهي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب اجتماعاته بصورة منتظمة. ويعمل المجلس التوجيهي حاليا دون اكتمال نصابه، بعد استقالة أعضاء من الاتحاد، وذلك على ما يبدو بسبب عدم دفع أتعاب نظير أعمال لجنتهم.

٥٤ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أوفى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بأحد الالتزامات الأساسية للاستراتيجية، بعد أن كان ذلك الالتزام معلقا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وسلَّم المدعي العام الجديد المؤقت بيانات عن جميع قضايا جرائم الحرب التي كان مكتب المدعي العام قد تسلمها منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٣[(١٥)]. وكانت هذه البيانات ضرورية لكي تتمكن محكمة البوسنة والهرسك من اتخاذ قرار بشأن إحالة القضايا الأقل تعقيدا إلى محاكم الكيانين عملا بالولاية الإقليمية.

(١٥) هذا هو تاريخ بدء سريان القانون الجنائي الجديد للبوسنة والهرسك، إلى جانب قانون الإجراءات الجنائية للبلد.

٥٥ - ويبلغ العدد الإجمالي لقضايا جرائم الحرب المفتوحة ملفاتها حاليا لدى نيابات الكيانين نحو ٦٠٠ قضية. ولكن، في الوقت الحالي، يوجد وكلاء نيابة متخصصون في التعامل مع جرائم الحرب في ما يقرب من النصف فقط من النيابات، مما يثير القلق، خاصة فيما يتعلق بحماية الشهود وبالتعامل مع شهود معرضين للخطر.

٥٦ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أوقف مكتب المدعي العام تحقيقه ضد بعض الأشخاص فيما يتعلق بقضية شارع دوبروفولياكا، مقررا أن ''أفعال المشتبه فيهم لا تنطوي على عناصر سلوك إجرامي''. وكان هذا القرار متوقعا عموما[١٦]، ولكنه أسفر عن انتقادات متزايدة من جمهورية صربسكا بشأن أعمال مكتب المدعي العام والمحكمة الخاصين بالبوسنة والهرسك، بلغت ذروتها بطلب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن يقترح المندوبون من جمهورية صربسكا في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تشريعا يلغي قانون المحكمة وقانون مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

٥٧ - وتعرَّض أعضاء النيابة والقضاة الدوليون مرة أخرى لانتقادات شديدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، إذ عارضت جمهورية صربسكا بقوة وجودهم في السلطة القضائية للدولة، علما بأن وجودهم في محكمة الدولة ومكتب المدعي العام منظم قانونا حتى نهاية عام ٢٠١٢ وانتهت ولايات فردية كثيرة بالفعل. وتُبرز الضغوط الحالية على كل من المؤسستين كونهما ما زالتا بحاجة إلى دعم دولي قوي.

الأمن العام وإنفاذ القانون

٥٨ - في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، رفضت جمعية كانتون سراييفو مشروع قانون جديد لكانتون سراييفو يخص الشؤون الداخلية كان من شأنه أن يخلق نفوذا سياسيا لا مبرر له على الشرطة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نَصحتُ بعدم إصدار أي تشريع من شأنه أن يسمح بنفوذ سياسي غير لائق على الشرطة. وفي ٥ نيسان/أبريل، اعتمدت حكومة كانتون سراييفو كتاب قواعد مثيرا للجدل يتعلق بالتنظيم الداخلي لوزارة الداخلية. في ١٤ آذار/مارس، أرسل مكتبي رسالة إلى سلطات كانتون سراييفو، أثار فيها تساؤلات بشأن شرعية كتاب القواعد. وقد أعرب الفريق الرئاسي لمجلس كانتون سراييفو واتحاد شرطة كانتون سراييفو عن قلقهما إزاء كتاب القواعد، وشرعا في اتخاذ إجراءات قانونية بشأنه.

(١٦) جرى تحليل هذه القضية بموجب قواعد وحدة الطرق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورُفضت. وجرى النظر فيها أيضا من قبل إحدى محاكم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، التي رفضت إجراءات تسليم المجرمين في القضية باعتبار أن وراءها دوافع سياسية، ونظرت فيها كذلك محكمة أسترالية رفضت أيضا طلبا لتسليم المجرمين.

٥٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اعتمدت حكومة الاتحاد التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي قانونا جديدا لاتحاد البوسنة والهرسك في مجال الشؤون الداخلية، وفي ٢٩ شباط/فبراير، أقر مجلس النواب في البوسنة والهرسك ذلك القانون في القراءة الأولى. وأعرب مكتبي عن قلقه من أن القانون قد يسمح بنفوذ سياسي غير لائق على الشرطة، ودعا إلى عملية أكثر شفافية وتشاورا لسن القانون. ولم يُعتمد القانون في برلمان الاتحاد، وتجري حاليا مفاوضات للبحث عن حل وسط خلال مرحلة المناقشة العامة القادمة.

عدم منح شهادات لضباط الشرطة

٦٠ - ردا على الشواغل التي أثارها مكتبي في ٣٠ كانون الثاني/يناير، يسرني أن أعلن أن وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا اعتمدت تعديلات على كتاب القواعد بشأن إجراءات توظيف مسؤولي الشرطة وذلك للتدليل على مواصلة الامتثال للرسالة التي أحالها رئيس مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن الأشخاص الذين رُفِض منحهم شهادات من قوة عمل الشرطة الدولية للأمم المتحدة.

رابعا - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦١ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مُرضيا. وحدث تطور إيجابي في ٢١ كانون الثاني/يناير، عندما ألقت سلطات جمهورية صربسكا القبض على رادوفان ستانكوفيتش في فوكا. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد اتهمت ستانكوفيتش بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك الاغتصاب، في فوكا في عام ١٩٩٢. ونقلته المحكمة إلى البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حيث أدين وحكمت عليه محكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٧ بعقوبة السجن لمدة ٢٠ عاما. وهرب ستانكوفيتش من سجن فوكا في أيار/مايو ٢٠٠٧.

٦٢ - وفي اجتماعات عُقدت في لاهاي في شباط/فبراير، أعرب لي كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام الخاص بها عن شواغلهما بشأن التحديات المستمرة التي تواجهها المحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وما زال الدعم القوي من المجتمع الدولي للمؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك يُعتبر ضروريا.

خامسا – إصلاح الاقتصاد

المؤشرات الاقتصادية

٦٣ – وفقا لما أوردته مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس وزراء البوسنة والهرسك، لم يسجل اقتصاد البوسنة والهرسك نموا اقتصاديا كبيرا في عام ٢٠١١. ويمثل النمو الحقيقي الذي يتراوح من ١,٥ إلى ٢ في المائة زيادة متواضعة مقارنا بمعدل النمو الحقيقي لعام ٢٠١٠ الذي بلغ ١ في المائة، ولكنه ما زال أقل بكثير من معدلات ما قبل الركود الاقتصادي التي بلغت ٥ في المائة. ولاحظت المديرية تدهورا اقتصاديا تدريجيا في البوسنة والهرسك في أواخر عام ٢٠١١، نجم إلى حد كبير عن الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي، في حين أن البيانات المتاحة عن عام ٢٠١٢ تشير أيضا إلى استمرار التباطؤ في الأشهر الأولى من هذا العام[١٧].

٦٤ – وأرسلت وكالات التصنيف الائتماني إشارات متناقضة بشأن التصنيف الائتماني للبوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد خفضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للبوسنة والهرسك في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من +B إلى B، مع توقعات سلبية. وأعقبت ذلك أنباء طيبة يوم ٢٨ آذار/مارس عندما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز درجة B/B الممنوحة فيها للتصنيف الائتماني السيادي للعملات الأجنبية

(١٧) في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢، انخفضت الصادرات بنسبة قدرها ١٤,٦ في المائة وانخفضت الواردات بنسبة قدرها ٦,٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ونتيجة لذلك، زاد عجز التجارة الخارجية للبوسنة والهرسك بنسبة قدرها ٦,١ في المائة. وضعُف الإنتاج الصناعي أيضا، إذ انخفض بنسبة قدرها ٩,٩ في المائة (انخفض بنسبة قدرها ٥ في المائة في جمهورية صربسكا وانخفض بنسبة قدرها ٩,٦ في المائة في الاتحاد) مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١١. وبلغ متوسط صافي المرتبات في البوسنة والهرسك في شباط/فبراير ٨١٨ ماركا، بزيادة قدرها ٢,٥ في المائة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بينما كان المتوسط الشهري لمعاشات التقاعد في شباط/فبراير ٣١٠,٣١ ماركات في جمهورية صربسكا و ٣٥٢,٥٦ ماركا في الاتحاد. وقدّر التضخم الشهري في شباط/فبراير بنسبة تبلغ ٠,٧ في المائة. وما زالت البطالة المسجلة والاستثمارات الأجنبية المباشرة تثير القلق. ففي كانون الثاني/يناير، كان ٣٧٤ ٥٤١ شخصا، أي بنسبة قدرها ٤٣,٦ في المائة من القوى العاملة، مسجلين بوصفهم عاطلين عن العمل، مما يمثل زيادة قدرها ٢,٨ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبناء على البيانات المنقحة الواردة في تقارير مديرية التخطيط الاقتصادي بوزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك، حدث انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة قدرها ٤٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٩١,٧ مليون مارك مقارنا بعام ٢٠١٠. وفيما يخص الجزء المتبقي من عام ٢٠١٢، فإن طبعة شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢ من التوقعات الاقتصادية العالمية (World Economic Outlook) الصادرة عن صندوق النقد الدولي تتوقع ركودا في اقتصاد البوسنة والهرسك، مما يمثل تنقيحا لتوقعات شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ التي كانت تتوقع نموا اقتصاديا للبلد يتراوح من ٠,٧ في المائة إلى صفر في عام ٢٠١٢. مصدر البيانات: مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، وكالة إحصاءات البوسنة والهرسك، صندوقا المعاشات التقاعدية والعجز في الكيانين، وهو متاح للاطلاع عليه في الموقع التالي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf.

والمحلية للأجل الطويل والقصير للبوسنة والهرسك. في الوقت نفسه، حُذف تصنيف البلد لدى هيئة مراقبة الائتمان (CreditWatch) الذي كانت له آثار سلبية، وأُعطي البلد توقعات مستقبلية مستقرة. ويبدو أن الدافع الأساسي وراء هذا القرار هو تشكيل مجلس وزراء جديد واعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠١١ ووضع إطار مالي شامل. ولكن، بعد عدة أيام في ٣ نيسان/أبريل، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للبوسنة والهرسك من B2 إلى B3 وشرعت في عملية استعراض قد تسفر عن مزيد من التخفيض. وقد نجم قرار وكالة موديز عن ''الوضع المالي المتردي للحكومة بصفة عامة، بما في ذلك ظهور عجز هيكلي كبير على المستوى دون الوطني ومحدودية فرص الحصول على التمويل الخارجي؛ وزيادة تعرُّض إدارة خدمة ديون البلد لديناميات سياسية غير مواتية ...؛ وضعف احتمالات النمو في ظل ارتفاع معدل البطالة في البوسنة والهرسك، وتباطؤ النمو الاقتصادي لشركائها التجاريين الرئيسيين، والتقدم المحدود الذي أحرزته حتى الآن في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية''. ويضع تصنيفا كل من مؤسستي ستاندرد آند بورز وموديز ديون البوسنة والهرسك في فئة ما تسمى ''الديون غير المرغوب فيها''.

٦٥ - وعلى الجانب الإيجابي، أفضى البنك المركزي للبوسنة والهرسك عام ٢٠١١ بأرباح صافية بلغت ٤٥,٩٣ مليون ماركا، بارتفاع قدره ١٢,٧٥ مليون ماركا مقارنة بالعام السابق. وفي ١٢ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس إدارة البنك المركزي قرار تخصيص الأرباح الصافية للبنك المركزي، استنادا إلى قانون البنك المركزي للبوسنة والهرسك. وعملا بذلك القرار سيخصص مبلغ قدره ٢٧,٥٦ مليون ماركا من إجمالي صافي الربح لميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك ويبقى مبلغ قدره ١٨,٣٧ مليون ماركا في حساب الاحتياطيات العامة بالبنك المركزي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بلغت ودائع البنك المركزي لدى المصارف الأجنبية ٤,٣٨٥ بليون ماركا، بينما بلغت في العام السابق ٣,٠٠٣ بليون ماركا. والودائع لأجل تودع بصفة رئاسية لدى البنوك الأجنبية في لكسمبرغ (١,٩١١ بليون ماركا) وفرنسا (١,٨٤٣ بليون ماركا)، ولكنها تودع أيضا في ألمانيا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

التحديات التي تواجه نظام الضرائب غير المباشرة

٦٦ - اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أربع مرات في الأشهر الستة الأخيرة، وكان الاجتماع المعقود في ٢ آذار/مارس هو الأول بعد تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأيضا أول اجتماع يرأسه وزير المالية والخزانة الجديد في البوسنة والهرسك. وحضر هذا الاجتماع أيضا مدير هيئة الضرائب غير المباشرة الجديد، الذي عيّنه مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٢٣ شباط /فبراير.

٦٧ - واتفق مجلس الإدارة في ٢٠ آذار/مارس على معاملات تخصيص إيراد الضرائب غير المباشرة للربع الأول من عام ٢٠١٢[١٨]، غير أنه فشل مرة أخرى في التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة موازنة إيرادات الضرائب غير المباشرة بين الكيانين للنصف الثاني لكل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وذلك لأن الاتحاد شكك مرة أخرى في دقة البيانات التي أظهرت زيادة كبيرة في الاستهلاك النهائي لجمهورية صربسكا خلال الفترة المتنازع عليها، ورفض أية تسوية للديون تستند إلى ذلك الأساس بدون إجراء مزيد من التحقق من البيانات. وردا على ذلك، طلب وزير مالية جمهورية صربسكا استخلاص استنتاجين بهذا الخصوص، واعتمدهما مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة بالإجماع، وهما: (أ) أنه ليس من اختصاص مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أن يتخذ قرارا يتعلق بإعادة موازنة إيرادات الضرائب غير المباشرة؛ و (ب) أن الأمر يستدعي اقتراح حل قانوني جديد لتخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة.

٦٨ - وتمثل هذه الاستنتاجات إشكالية لأنها تسمح بتفسيرات مختلفة، بما في ذلك تلك التي تدعو إلى التراجع عن إصلاح نظام الضرائب غير المباشرة. ويتضح هذا في تصريح وزير مالية جمهورية صربسكا، الذي يصف النظام القائم لتخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة من الحساب الوحيد (على مستوى الدولة) بأنه ''غير عملي''، ويدعو إلى إنشاء حسابات كيانية منفصلة وإلى تمويل الدولة عن طريق تحويلات من الكيانين[١٩]. وسيمثل إلغاء الحساب الوحيد وفتح حسابات خاصة بكل كيان تراجعا عن إصلاح تم الاتفاق بشأنه من قبل، وتحديا خطيرا لنظام الضرائب غير المباشرة القائم، وسيجعل مؤسسات الدولة متوقفة على تحويلات الكيانين، وسيثير أيضا تساؤلات بشأن تمويل مقاطعة برتشكو في المستقبل.

التحديات التي تواجه الاستدامة الضريبية لمؤسسات الدولة

٦٩ - في ٢٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١، وكجزء من اتفاق سياسي شامل يرمي إلى كسر جمود عملية تشكيل مجلس وزراء البوسنة والهرسك، اتفق قادة الأحزاب السياسية الستة الرئيسية فيها على أن قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية سيُعتمَد على مستوى تنفيذ الميزانية في عام ٢٠١١. وإثر ذلك، سيُتخذ قرار بشأن التمويل المؤقت للربع الأول لعام ٢٠١٢ في انتظار اعتماد ميزانية لهذا العام.

---

(١٨) حسب بيانات هيئة الضرائب غير المباشرة، تكون المعاملات المتفق عليها كما يلي: ٦٣,٠٧ في المائة للاتحاد، أي خفضه من ٦٣,٤٨ في المائة، ثم ٣٣,٣٨ في المائة لجمهورية صربسكا، أي زيادته من ٣٢,٩٧ في المائة، في حين يبقى معامل مقاطعة برتشكو ٣,٥٥ في المائة، وفقا لقرارات الممثل السامي المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(١٩) مقابلة وزير مالية جمهورية صربسكا مع صحيفة غلاس صربسكي (*Glas Srpske*) اليومية الصادرة في بانيا لوكا في ٢٢ آذار/مارس.

٧٠ - وتماشيا مع اتفاق ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر قرارا يقضي بالتمويل المؤقت لمؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٢، نُشر بالجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك في ١٠ كانون الثاني/يناير، في حين نُشر قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١٢ في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك يوم ١٤ شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، استأنفت البوسنة والهرسك خدمة التزاماتها المالية الدولية فضلا عن تمويل مؤسسات الدولة.

٧١ - ومع ذلك، أثار تنفيذ الجزء المتعلق بميزانية عام ٢٠١١ من اتفاق ٢٨ كانون الأول/ديسمبر سلسلة من الشواغل، بما فيها تلك المتصلة مباشرة بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ولم يُعتمد قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١١ تماشيا مع المرفق ٤ لاتفاق دايتون للسلام (دستور البوسنة والهرسك)، الذي يلزم مجلس وزراء البوسنة والهرسك صراحةً بأن يقدم إلى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ميزانية يوصي بها، لتقوم الأخيرة إثر ذلك رسميا باقتراحها على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك (الفقرة ٣ (و) من المادة الخامسة والفقرة ١ من المادة الثامنة). ويجب عندئذ أن تعتمد الجمعية البرلمانية الميزانية المقترحة (الفقرة ٤ (ج) من المادة الرابعة والفقرة ١ من المادة الثامنة)، ولا يمكن دخول قانون الميزانية حيز النفاذ إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك (الفقرة ٣ (ح) من المادة الرابعة).

٧٢ - ورغم كون هذه الأحكام الدستورية واضحة ولا لبس فيها، فإن المؤسسات الحكومية الرئيسية في البلد لم تتقيد بها في إطار محاولتها تنفيذ الاتفاق السياسي بشأن ميزانية عام ٢٠١١. وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة بعد تشكيل مجلس الوزراء الجديد لتسوية بعض المشاكل، لم تحصل ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١١، المنشورة في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، على الموافقة البرلمانية الضرورية وفقا للدستور، على النحو المنصوص عليه في المرفق ٤ لاتفاق دايتون للسلام. وقد قوَّض هذا الأدوار الدستورية لأهم مؤسسات الدولة، وأوجد سابقة يُحتمل أن تمثل إشكالية يمكن بها اعتماد نصوص هامة مثل ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك خارج نطاق الإجراء المنصوص عليه في الدستور. وإضافة إلى ذلك، يترك هذا ميزانية الدولة لعام ٢٠١١، ومن ثم التمويل المؤقت لعام ٢٠١٢، عرضة للطعن أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٧٣ - وبسبب هذه الاختلالات الدستورية والتأويلات القانونية المتضاربة بشأن إمكانية مواصلة تمويل مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها المالية الدولية بعد ٣١ كانون

الثاني/يناير ٢٠١١ بدون اعتماد ميزانية لعام ٢٠١١ ولعام ٢٠١٢، علِّقت جميع المدفوعات على مستوى الدولة في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير. ولم يؤثر هذا على تمويل مؤسسات الدولة فحسب، بل أيضا على خدمة ديونها الخارجية. ونتيجة لذلك، عجزت البوسنة والهرسك – لأول مرة منذ اتفاق دايتون للسلام – عن سداد ديونها المستحقة لعدد من الدائنين الدوليين، غير أن المدفوعات استؤنفت خلال مهلة السداد التي سمح بها الدائنون المتضررون.

٧٤ - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن البوسنة والهرسك قد اعتمدت بعد ميزانية لعام ٢٠١٢، وهي تعمل بدلا من ذلك في إطار تمويل مؤقت قائم على أساس الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١، وقدرها ١,٢٤ بليون ماركا، منها ٩٠٥ ملايين ماركا مخصصة لتمويل مؤسسات الدولة والباقي لخدمة الديون الخارجية. ونظرا لخضوع مؤسسات الدولة للتمويل المؤقت المحدود منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فقد تضررت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وأخشى أن تكون لهذا تأثيرات غير مرغوب فيها على قدرة كافة مؤسسات البوسنة والهرسك على أداء وظائفها، وأن يُضعف الدولة. وهذه التأثيرات محتملة ليس فحسب في حالة استمرار مؤسسات الدولة في العمل بتمويل مؤقت محدود فحسب، بل أيضا في حالة عدم اعتماد ميزانية لعام ٢٠١٢ بمستوى يمكّنها من أداء وظائفها على أتم وجه، ومن الوفاء بالالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك، على النحو الذي دعت إليه الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٧٥ - ورغم أن مؤسسات الدولة عملت بتمويل مؤقت لمدة ١٦ شهرا حتى الآن، فإن ميزانيتي كلا الكيانين لعام ٢٠١٢ موجودتان. فقد اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية جمهورية صربسكا لعام ٢٠١٢ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ قدره ١,٨٢٥ بليون ماركا، أي بزيادة قدرها ٢٢٥ مليون ماركا عن الميزانية الأصلية لعام ٢٠١١، في حين اعتمد البرلمان الاتحادي ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٢ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بمبلغ قدره ١,٩٢٣ بليون ماركا، أي بزيادة قدرها ٢٢٤ مليون ماركا عن الميزانية الأصلية لعام ٢٠١١. ورغم الافتقار إلى إطار مالي شامل، اعتمد كلا الكيانين ميزانيتيهما قبل انقضاء فترة التمويل المؤقت لكل منهما، وبمبالغ تفوق مستويات ميزانيتيهما لعام ٢٠١١، وهو ما يشكل انتهاكين مباشرين لقانون المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك.

٧٦ - وعلى الرغم من عدم اعتماد إطار مالي شامل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، أحرز المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك تقدما في وضع الإطار المالي الشامل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ففي

١٤ آذار/مارس، توصل المجلس الضريبي إلى اتفاق بشأن إطار ميزانية الدولة ونصيب الدولة من إيرادات الضرائب غير المباشرة. وقد كان هذان الرقمان أكبر حجري عثرة في العلاقات بين الدولة والكيانين على مدى العامين الماضيين. ونتيجة لذلك، يُحتمل أن يمثل اتفاق ١٤ آذار/مارس أساسا لاعتماد الإطار المالي الشامل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ وفقاً لقانون المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك.

شركة توزيع الكهرباء للبوسنة والهرسك (ترانسكو /*TRANSCO/Elektroprenos BiH*)

٧٧ - هناك مؤشرات إيجابية على استعداد سلطات جمهورية صربسكا وممثلي شركة توزيع الكهرباء للبوسنة والهرسك (ترانسكو) الآن للامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد، وللعمل في إطار هذه الشركة الحكومية الهامة. وبناء على اتفاقهما السياسي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن عدة مسائل معلقة منذ أمد طويل، من بينها مسألة الاستثمارات في شبكة توزيع الكهرباء التي لم تتحقق منذ عام ٢٠٠٧، اجتمع رئيسا وزراء الكيانين يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في بانيا لوكا، بصفتهما جمعية المساهمين في شركة ترانسكو، وأكدا المبادئ المتفق عليها.

٧٨ - وتمثل نتائج جلسة جمعية المساهمين في شركة ترانسكو خطوة نحو معالجة المسائل الرئيسية التي تواجه الشركة والمطلوب الآن هو تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية على أرض الواقع.

سادساً - عودة اللاجئين والمشردين داخليا

٧٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقع وزراء خارجية البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا على إعلان مشترك تلتزم فيه حكوماتهم بالتعاون في جو يسوده حسن النية من أجل حماية وتعزيز حقوق اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا لوضع نهاية لتشريدهم ولتمكينهم من العيش كمواطنين متساوين في البلدان الأربعة. وقد عقد في ٢٤ نيسان/أبريل في سراييفو مؤتمر إقليمي للمانحين لإيجاد التمويل اللازم للمشاريع، وكان التركيز الرئيسي على اللاجئين بيد أن حكومة البوسنة والهرسك استغلت المؤتمر أيضا كفرصة لعرض الاحتياجات المتبقية المبينة في استراتيجية البوسنة والهرسك المنقحة لتنفيذ المرفق للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، مع التركيز على الحصول على الحقوق الأساسية الضرورية لإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا والعائدين.

٨٠ - ويساور كلا من مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا قلق بشأن تطور يدعو إلى الانزعاج حدث في

مجال تنفيذ قانون الملكية. ففي حالات عدة، اضطر العائدون إلى بيع منازلهم التي كانت قائمة قبل الحرب أو إلى الحصول على قروض كبيرة من أجل الوفاء بمطالبات التعويض المستحقة للمقيمين في منازلهم بصفة مؤقتة لتغطية النفقات المزعومة التي يزعم المقيمون فيها أنهم تكبدوها خلال فترة شغلهم لها بصفة مؤقتة. وقد أبلغ أمين مظالم البوسنة والهرسك عن هذه الحالات في كلا الكيانين، حيث يبدو أن المحاكم قد أساءت تطبيق الأحكام ذات الصلة في قوانين استعادة الممتلكات. وتجري حاليا تحقيقات بشأن طبيعة ونطاق هذه المشكلة، وما تنطوي عليه من إمكانية القضاء على التقدم المحرز بشأن عودة اللاجئين والمشردين.

سابعا – تطوير وسائط الإعلام

٨١ – ما زال النفوذ السياسي على وسائط الإعلام العامة – وخاصة التلفزيون – في كلا الكيانين يمثل إشكالية. وإضافة إلى ذلك، لم يُحرز أي تقدم في تنفيذ التشريع المتعلق بالبث العام، الذي اعتُمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. فعلى العكس من ذلك، دعا مسؤولون من جمهورية صربسكا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى إلغاء خدمة الإذاعة العامة بالبوسنة والهرسك، ودعا زعماء الأحزاب من الاتحاد إلى إجراء استعراض برلماني لخدمة الإذاعة العامة، وإلى إجراء تعديلات على قانون الاتصالات من شأنها أن تجعل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مسؤولة بشكل مباشر عن تعيين منظِّم وسائط الإعلام. وأدرج زعماء الأغلبية البرلمانية السداسية الأحزاب هذا المنصب من بين الوظائف التي ينبغي لهم توزيعها بين الشعوب التي تتكون منها البوسنة والهرسك.

٨٢ – وعلى هذه الخلفية المتزايدة التسيُّس ما زالت الخلافات مستمرة بين خدمات الإذاعة العامة الثلاث التي تتكون منها الشبكة حول بنية الشبكة، مما يترتب عليه تأخير إنشاء هيئة الإذاعة العامة، وهي عامل حاسم بالنسبة لتطورات من قبيل التحول إلى البث الرقمي. ولم تعين الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك محافظين جددا لشبكة البث العام بعد، حتى بالرغم انتهاء عدد من ولايات المحافظين الحاليين. وما زالت هيئة تنظيم الاتصالات تدار بواسطة مدير عام مؤقت ومجلس ذي ولاية منتهية، مما يؤثر على مصداقية الهيئة وعملياتها.

ثامنا – إصلاح الدفاع

٨٣ – حظي تدمير – أو بالأحرى عدم تدمير – فائض الأسلحة والذخيرة في البوسنة والهرسك ببروز سياسي أكبر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي أوائل الخريف من العام الماضي، وبناء على طلب من رئاسة البوسنة والهرسك، قدم وزير دفاع البوسنة والهرسك في ذلك الوقت تقارير بشأن معلومات عن الاختفاء المزعوم لمتفجرات من القوات المسلحة

التابعة للبوسنة والهرسك. وكُلِّف الوزير بإجراء تحقيقات إضافية في البيانات المتناقضة بشأن الأصول المفقودة من شركة تجارية خلال عملية التخلص من فائض الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تقوم بها الشركة باسم وزارة الدفاع.

٨٤ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مجلس نواب البوسنة والهرسك استنتاجا للجنة البرلمانية المشتركة للبوسنة والهرسك المعنية بالدفاع والأمن تقترح فيه أن يقوم مجلسا الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بتشكيل لجنة تحقيق. وقد أعطيت اللجنة مهلة مدتها ثلاثة أشهر للتحقيق في كامل عملية تدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات والتأكد من شرعية العملية منذ عام ٢٠٠٦ فصاعدا. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة قد اجتمعت أربع مرات و لم تكن قد قدمت حتى ذلك الحين ما خلصت إليه من استنتاجات.

٨٥ - وكذلك فإن لجنة وزارة الدفاع المعنية بتنفيذ إجراءات التخلص من فائض الممتلكات الدفاعية المنقولة التابعة للبوسنة والهرسك واصلت الاجتماع لكنها لم تحرز تقدما يذكر. وظلت مهمة اللجنة منذ إنشائها في أوائل ٢٠١٠ هي تحديد الذخيرة التي ينبغي بيعها أو التبرع بها أو تدميرها، وكيف يمكن بيع الذخيرة أو طرحها للبيع بطريقة تلقي عطاءات.

٨٦ - وفي يوم ٢٠ آذار/مارس، بدأ حوالي ١ ٦٠٠ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك احتجاجا أمام مبنى مؤسسات البوسنة والهرسك، بسبب عدم دفع المستحقات التقاعدية الخاصة بهم. وهذه الاستحقاقات نابعة من التعديلات التي أدخلت في ٢٠١٠ على قانون الخدمة في القوات المسلحة في البوسنة والهرسك (التي اعتمدت خلافا لمشورة وزارة الدفاع ووزارة المالية والخزانة بالبوسنة والهرسك) والتي تسمح بالتقاعد في وقت مبكر للجنود الذين بلغوا سن التقاعد القانونية بالنسبة لرتبهم. ويقدر عدد الأفراد الذين يحق لهم التقاعد المبكر بموجب هذه التعديلات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بما يبلغ ١ ٦٠٠ فرد ويبلغ متوسط أعمارهم حوالي ٤٠ عاماً. وكثير من المطالبين هم من المستفيدين من برنامج Perspektiva التابع لحلف شمال الأطلسي، الذي يبدو أنه المعاش التقاعدي الوحيد لديهم حتى الآن.

٨٧ - ويرجع عدم سداد استحقاقات المعاش التقاعدي إلى عدم تطبيق تعديلات عام ٢٠١٠ (حيث إنها اعتُمدت بعد اعتماد ميزانية ٢٠١٠) في عام ٢٠١١ (نظرا لأن الدولة كانت في حالة تمويل مؤقت اعتمادا على ميزانية ٢٠١٠) وفي عام ٢٠١٢ (نظرا لأن ميزانية عام ٢٠١١ كانت تعتمد على تنفيذ التمويل المؤقت لعام ٢٠١١ و لم توضع ميزانية لعام ٢٠١٢ حتى الآن). وبناء عليه، فإن المبلغ الذي يتعين تأمينه في ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ لتغطية مدفوعات المعاشات التقاعدية المستحقة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وصل إلى ما يقارب ٣٠ مليون ماركا.

تاسعا – إصلاح الاستخبارات

٨٨ – في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قام أصولي إسلامي من صربيا، مِولد يسارافيتش، بإطلاق عشرات الطلقات باتجاه سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سارايفو فأصاب ضابط شرطة بجراح. وألقي القبض على يسارافيتش على إثر ذلك ووجهت إليه تهمة القيام بعمل إرهابي. ووُجهت انتقادات إلى سلطات الشرطة بسبب تأخر رد الفعل من جانبها وسوء التنسيق المتصور بين الجهات الأمنية الفاعلة ذات الصلة.

٨٩ – وفي ٢٦ آذار/مارس اجتمعت لجنة الجمعية البرلمانية المشتركة للدفاع والأمن التابعة للبوسنة والهرسك لمناقشة الحادث، ومناقشة التقرير الرسمي لوزارة الأمن بشأن هذه المسألة. وفي الاجتماع قال مدير وكالة الاستخبارات والأمن، ألمير دزوفو، إن منع وقوع هجمات مماثلة في المستقبل يقتضي من البلد ككل تعبئة قواه ومعالجة مسألة التلقين العقائدي المتطرف. ودعا دزوفو أيضا إلى منح الوكالة الحق في اعتقال المشتبه فيهم واستجوابهم من أجل رفع كفاءتها. وقد فشلت اللجنة في صياغة أية استنتاجات لكنها قررت الاجتماع مرة أخرى.

عاشرا – القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٠ – واصلت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك تقديم قوة عسكرية قوامها نحو ١ ٢٠٠ فرد. وما زال مقر العملية ومقر قدرتها المتعلقة بإنفاذ السلام موجودين في منطقة سارايفو. وما زالت فرق الاتصال والمراقبة موجودة في كثير من أنحاء البلد. وواصلت العملية العمل أيضا بشكل وثيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

٩١ – ولعبت العملية دورا مركزيا في دعم ما تبذله البوسنة والهرسك من جهود للحفاظ على بيئة سالمة وآمنة. وهذا، بدوره، ساعد مكتبي على إنجاز ولايته وساعد المنظمات الدولية الأخرى على إنجاز ولاية كل منها. وهكذا تواصل العملية عملها لتشكل عاملا هاما للاستقرار في البلد.

٩٢ – وفي ٣ نيسان/أبريل وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تقليل حجم بعثتها العسكرية في البوسنة والهرسك إلى ما يقرب من ٦٠٠ فرد، ويرجع ذلك جزئيا إلى التحديات التي تواجه محاولات تكوين قوات العملية. ومن المتوقع وضع التشكيل الجديد للعملية بصيغته النهائية بحلول أيلول/سبتمبر.

٩٣ – وأعلنت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في محاولة منها للمساهمة في الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك، أنها ستخصص قوات احتياطية للعملية ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ فصاعدا. وسيحتفظ بالقوات كقوات احتياطية في الدول الأعضاء المعنية، بحيث تكون جاهزة للنشر إلى المنطقة في خلال مهلة قصيرة إذا لزم الأمر.

٩٤ - وأرى أنه من المهم أن تُبقي العملية على ولاية تنفيذية لتوفير القدر الضروري من الطمأنينة للمواطنين.

حادي عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٥ - واصلت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة التقنية في مجال سيادة القانون، ودعم مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وقد مدّد مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ للتحضير للانتقال من البعثة إلى تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتحول إلى نظام الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بصلاحيات معززة في البوسنة والهرسك.

ثاني عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٦ - اجتمعت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين في يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أعربت مرة أخرى عن قلقها إزاء الوضع السياسي في البلد، وعدم تعيين حكومة للدولة، فضلا عن استمرار عدم معالجة الأهداف المتبقية اللازم تحقيقها واستيفاء الشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للهيئة التوجيهية يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو.

٩٧ - وبعد انتقال ٢٦ موظفا من الكوادر القيّمة للغاية إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس واصل مكتبي خفض التكاليف العامة كرد فعل للأزمة المالية العالمية، وما لها من تأثير ملموس على الدول المساهمة لدينا. وسوف تنعكس هذه الوفورات في ميزانيتنا المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثالث عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٨ - وتماشيا مع مقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية لغرض إحالتها إلى مجلس الأمن، وفقاً لما طلبه المجلس في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري السابع. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.